بسم الله الرحمن الرحيم

حديث نوفل الأشجعي في قراءة سورة الكافرون قبل النوم

جاء الحديث من طريقَين رئيستَين:

الأولى: طريق أبي إسحاق السبيعي:

وجاء عنه من ثمانية أوجه:

١- أبو إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-:

التخريج:

أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن (ص٢٦٤)، وأحمد (٢٤٠٠٩/٤٩)؛ كلاهما عن **أبي النضر هاشم بن القاسم**، وابن أبي شيبة في الأدب (٢٤٣)، والمصنف (٢٧٠٥٩، ٢٩٩١٦)، والدارمي (٣٤٧٠) -ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (٦١/٣)-؛ كلاهما عن **أبي نعيم الفضل بن دكين**، والبخاري في التاريخ الكبير (١٠٨/٨)، والطبراني في الدعاء (٢٧٧) عن إبراهيم بن شريك، والحاكم (٥٣٨/٢) -وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٢٢٨٩)- من طريق أبي جعفر محمد بن عبدالله الحضرمي (مطين)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٦٤٢٨) من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة؛ أربعتهم (البخاري، وإبراهيم بن شريك، ومطين، وابن أبي شيبة) عن **أحمد بن يونس**، وأبو داود (٥٠٥٥) -ومن طريقه البيهقي في الدعوات الكبير (٤٠٩)، والخطيب في الأسماء المبهمة (٣٠٨/٤)، وابن الأثير في أسد الغابة (٥٩٤/٤)- عن **أبي جعفر عبدالله بن محمد النفيلي**، وابن أبي خيثمة في تاريخه (٤٣٢، ٢٣٦٢/السفر الثاني) عن **أبي غسان مالك بن إسماعيل**، والنسائي في الكبرى (١٠٥٦٩، ١١٦٤٥) -وعنه ابن السني في عمل اليوم والليلة (٦٨٩)- من طريق **يحيى بن آدم**، والبغوي في الجعديات (٢٥٦٠) -ومن طريقه الآبنوسي في مشيخته (٩٣)، وابن عساكر في معجمه (١٠٢٨)-، وابن حبان في صحيحه (٧٩٠، ٥٥٢٦، ٥٥٤٦)؛ من طريق **علي بن الجعد**، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٩٥٨)، والواحدي في التفسير الوسيط (١٤٤٥)؛ من طريق **يحيى بن يحيى**، وابن قانع في معجم الصحابة (١٥٦/٣) من طريق **عمرو بن مرزوق**، والطبراني في الدعاء (٢٧٧) من طريق **معاوية بن عمرو**، **وعمرو بن خالد الحراني**، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٤٢٨) من طريق **عون بن سلام**؛ الاثنا عشر راويًا (أبو النضر، وأبو نعيم، وأحمد بن يونس، والنفيلي، وأبو غسان، ويحيى بن آدم، وابن الجعد، ويحيى بن يحيى، وعمرو بن مرزوق، ومعاوية بن عمرو، وعمرو بن خالد، وعون بن سلام) عن **أبي خيثمة زهير بن معاوية**،

* وأحمد (٢٣٨٠٧)، والترمذي (عقب ٣٤٠٣) عن موسى بن حزام؛ كلاهما (أحمد، وموسى) عن **يحيى بن آدم**، وأحمد (٢٤٠٠٩/٥٠)، وابن الأعرابي في معجمه (١١٥١) عن إسحاق بن أبي

إسحاق الصفار، والبزار -كما نقل ابن حجر في تغليق التعليق (٤٠٨/٤)- عن أحمد بن منصور؛ ثلاثتهم (أحمد، والصفار، وأحمد بن منصور) عن **أبي أحمد الزبيري**، والنسائي في الكبرى (١٠٥٧٠) من طريق **شعيب بن حرب**، والحاكم (٥٦٥/١) -وعنه البيهقي في الشعب (٢٢٩٠)- من طريق **أبي غسان مالك بن إسماعيل**؛ أربعتهم (يحيى بن آدم، والزبيري، وشعيب بن حرب، وأبو غسان) عن **إسرائيل بن يونس**،

* وابن قانع في معجم الصحابة (١٥٦/٣)، والطبراني في الدعاء (٢٧٨)؛ من طريق الفضل بن العلاء، عن **أشعث بن سوار**،

* وابن قانع (١٥٦/٣)، والدارقطني في الأفراد (٤٤٦٥/أطرافه)، والمستغفري في فضائل القرآن (١٠١٩)؛ من طريق إسماعيل بن أبان، عن **شريك بن عبدالله**، و**أبي مريم الأنصاري**، و**محمد بن أبان القرشي**،

* وابن حبان في صحيحه (٧٨٩، ٥٥٢٥، ٥٥٤٥) من طريق **زيد بن أبي أنيسة**؛

سبعتهم (زهير بن معاوية، وإسرائيل، وأشعث بن سوار، وشريك، وأبو مريم، ومحمد بن أبان، وزيد بن أبي أنيسة) عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، قال: أتيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فقال: «مجيء ما جاء بك؟». قال: قلت: جئت لتعلمني كلماتٍ أقولهن عند منامي. فقال: «اقرأ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾، ثم نم على خاتمتها؛ فإنها براءة من الشرك»؛ لفظ وإسناد أبي النضر عن زهير -عند أبي عبيد-، وللباقين نحوه.

إلا أن لبعض الرواة عن زهير بن معاوية سياقة إسنادية أخرى؛ أتمُّها: سياقة علي بن الجعد، وفيها: عن فروة بن نوفل، عن أبيه، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال له: «هل لك في ربيبة لنا فتكفلها؟»، ثم جاء، فسألَهُ عنها، فقال: تركتها عند أمها. قال: «ما جاء بك؟» قال: جئت يا رسول الله لتعلمني شيئًا أقول عند منامي. قال: «اقرأ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾، ثم نم على خاتمتها؛ فإنها براءة من الشرك»، ونحو هذه السياقة -مختصرةً ومطولةً- لسائر الرواة عن زهير؛ سوى أبي النضر -في رواية أبي عبيد عنه التي سبقت-، وأحمد بن يونس -في رواية البخاري ومحمد ابن أبي شيبة عنه-، ويحيى بن آدم -عند النسائي-، وعون بن سلام.

ولأبي أحمد الزبيري في روايته عن إسرائيل بن يونس -من رواية إسحاق الصفار وأحمد بن منصور عنه- نحوُ هذه السياقة.

إلا أن شعيب بن حرب قال -في روايته عن إسرائيل-: عن فروة بن نوفل، عن أبيه، قال: أتى ظئرُ زيدِ بن ثابت إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فسأله أن يعلمه شيئًا يقوله حين يأخذ مضجعه، قال: «اقرأ...» فذكره.

دراسة الأسانيد:

* اختُلف عن زهير بن معاوية في سياقته للحديث على النحو المذكور، ومن الظاهر جدًّا رُجحان السياقة التي اتفق عليها الجماعة، وفيهم حفاظ أثبات؛ كأبي نعيم، والنفيلي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وغيرهم.

ومَن اختُلِف عنه من غير هؤلاء؛ فالظاهر تصويب ما وافق رواية الحفاظ؛ لأنها الأولى بموافقة الصواب، وبالدقة والتحرير، ولعل الرواية المخالفة جاءت تجوُّزًا أو سياقةً بالمعنى.

وسيأتي في خلاصة الخلاف على أبي إسحاق السبيعي بيان ثمرة هذا الخلاف، وأهمية أثره.

*كما اختُلف عن أبي أحمد الزبيري في روايته عن إسرائيل:

- فرواه عنه أحمد بن حنبل بصيغة: عن فروة بن نوفل، عن أبيه -وكان ظئرًا لأم سلمة-، قال: أتيت النبي -صلى الله عليه وسلم-...،

- ورواه عنه إسحاق بن أبي إسحاق الصفار وأحمد بن منصور بسياقة شبه سياقة زهير بن معاوية، حيث قال: عن فروة بن نوفل الأشجعي، عن أبيه، وكان النبي -صلى الله عليه وسلم- دفع إليه زينب بنت أم سلمة، وقال: إنما أنت ظئري. قال: فذهب، فمكث ما شاء الله، ثم جاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال له: ما فعلت الجويرية؟ قال: عند أمها. قال: فمجيء ما جئت له؟ قال: جئت لتعلمني دعاءً أقوله عند منامي؟ قال: «اقرأ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾؛ فإنها براءة من الشرك».

وإسحاق الصفار ثقة[1]، وأحمد بن منصور هو الرمادي الثقة الحافظ[2]، وروايتهما أكثر تفصيلاً، وأضبط سياقة، وقد اتفقا فيها، فلترجيح روايتهما وجهٌ وإن خالفا الإمامَ أحمد بن حنبل.

وأبو أحمد الزبيري ثقةٌ حافظ إلا في حديث الثوري[3]، وليس هذا من ذاك.

ورواه أحمد عن يحيى بن آدم، عن إسرائيل؛ بنحو روايته عن أبي أحمد الزبيري، وليس فيها: «وكان ظئرًا لأم سلمة»، وأما موسى بن حزام؛ فاختصر الترمذيُّ روايتَه عن يحيى بن آدم، وقال: عن فروة بن نوفل، عن أبيه، أنه أتى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فذكر نحوه بمعناه.

وهذه السياقة لموسى يحتمل موافقتها لسياقة زهير ومن وافقه، ويحتمل موافقتها لسياقة أحمد عن أبي أحمد ويحيى بن آدم.

ورواه أبو غسان مالك بن إسماعيل كرواية أحمد عن أبي أحمد ويحيى بن آدم، وأبو غسان ثقة متقن[4].

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٣٧٤).

(٢) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (١/٤٨).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٣/٦٠٥).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٤/٥، ٦).

وخالفهم شعيب بن حرب؛ فجعله عن فروة بن نوفل، عن أبيه، قال: أتى ظئرُ زيد بن ثابت إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فسأله أن يعلمه شيئًا...

وشعيب ثقةٌ مأمون(٥).

وسيأتي النظر في هذا الاختلاف في مقارنة الأوجه عن أبي إسحاق -إن شاء الله-.

* وأما الرواية عن شريك، فهي وجهٌ عنه غير مشهور، وقد خالف فيه إسماعيلُ بن أبان جماعةً رووه عن شريك بوجهٍ آخر يأتي، وهو الوجه الثالث عن أبي إسحاق.

وإسماعيل بن أبان ثقة(٦)، لكن قال الدارقطني: «تفرد به إسماعيل بن أبان عن شريك، وأبي مريم الأنصاري، ومحمد بن أبان القرشي؛ ثلاثتهم عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه»(٧)، ولعل إسماعيل حمل رواية شريك على الروايات الأخرى التي قرنها بها، فجعلها كالوجه الواحد، والصواب اختلافها، وقرن الروايات محلُّ وهمٍ وغلطٍ من الثقات وغيرهم.

* وقد اتفق الثلاثة: أشعث بن سوار، وأبو مريم الأنصاري، ومحمد بن أبان القرشي؛ على اختصار إسناده، فقالوا: عن فروة بن نوفل، عن أبيه، قال: قال النبي -صلى الله عليه وسلم-...، أو: عن أبيه، عن -النبي صلى الله عليه وسلم-، قال:...

* ورواه زيد بن أبي أنيسة كرواية أحمد بن حنبل عن الزبيري ويحيى بن آدم عن إسرائيل.

٢- أبو إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-:

التخريج:

أخرجه مسدد -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (٢٦/١٧، ٢٧)-، وعبدالله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال عن أبيه (٢٣٧/٣) عن أبي بكر ابن خلاد؛ كلاهما عن **يحيى بن سعيد القطان**، وأحمد (٥١/٢٤٠٠٩)، والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان (٣١٤/١٠)؛ من طريق **عبدالرزاق**، وأحمد (٥٢/٢٤٠٠٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٢٨٨) من طريق أحمد بن الوليد الفحام؛ كلاهما (أحمد، والفحام) عن **أبي أحمد الزبيري**، وأحمد (٥٣/٢٤٠٠٩) عن **يحيى بن آدم**، والنسائي في الكبرى (١٠٥٧٢) من طريق **عبدالله بن المبارك**، والخرائطي في مكارم الأخلاق ومحاسنها (٩٥٧) من طريق **وكيع**، وأبو أحمد العسكري -كما نقل مغلطاي في الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة (٨٨/٢)- من طريق **أبي داود الحفري**، والثعلبي في الكشف والبيان (٣١٤/١٠) من طريق **محمد بن**

---

(٥) انظر: تهذيب التهذيب (١٧٢/٢).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب (١٣٧/١، ١٣٨).

(٧) أطراف الغرائب والأفراد (١٥٥/٢).

يوسف الفريابي؛ ثمانيتهم (يحيى القطان، وعبدالرزاق، وأبو أحمد الزبيري، ويحيى بن آدم، وابن المبارك، ووكيع، والحفري، والفريابي) عن **سفيان الثوري**،

* والحارث بن أبي أسامة (١٠٥٣/بغية الباحث) -ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٩٥١)، وابن الأثير في أسد الغابة (٥٩/٤)- عن **العباس بن الفضل**، وأبو يعلى (١٥٩٦) -وعنه ابن حبان في الصحابة من الثقات (٣٣٠/٣، ٣٣١)- عن **عبدالواحد بن غياث**؛ كلاهما (العباس، وعبدالواحد) عن **عبدالعزيز بن مسلم القسملي**،

* وعبدالله بن أحمد بن حنبل في العلل ومعرفة الرجال عن أبيه (٢٣٧/٣) عن أبي بكر ابن خلاد، عن **يحيى بن سعيد القطان**، والعسكري -كما نقل مغلطاي في الإنابة (٨٨/٢)- من طريق **محمد بن بشار (بندار)**، كلاهما (القطان، وبندار) عن **شعبة**؛

ثلاثتهم (الثوري، وعبدالعزيز بن مسلم، وشعبة) عن أبي إسحاق، عن فروة[٨]، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: «اقرأ بـ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ عند منامك؛ فإنها براءة من الشرك»؛ لفظ القطان عن الثوري، وللباقين نحوه.

وسياقة عبدالعزيز بن مسلم: عن فروة بن نوفل، قال: أتيت المدينة، فقال لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «ما جاء بك؟». قال: قلت: لتعلمني كلمات إذا أخذت مضجعي، قال: «اقرأ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾؛ فإنها براءة من الشرك».

ولم تُسَق سياقة القطان عن شعبة.

إلا أن أحمد بن الوليد الفحام قال عن أبي أحمد الزبيري عن الثوري: عن أبي فروة الأشجعي، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

وقال أبو داود الحفري عن الثوري: عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة، أنه قدم المدينة...[٩]

وقال بندار، عن غندر، عن شعبة: عن فروة بن نوفل، أو عن نوفل، أنه أتى النبي -صلى الله عليه وسلم-.

دراسة الأسانيد:

* اختُلف عن أبي أحمد الزبيري في روايته عن الثوري:

---

(٨) جاء في رواية مسدد عن يحيى القطان -عند ابن عبدالبر في التمهيد-: «فروة بن مالك الأشجعي»، ولعله تحريفٌ أو إقحام؛ فقد اقتصر ابن خلاد عن يحيى القطان على: «فروة»، ولم تجئ تسمية والد فروة: «مالكًا» إلا هنا.

(٩) وهذا خلاف ما نقل ابن حجر -في تهذيب التهذيب (٣٨٦/٣)-؛ قال: «وقد روى هذا الحديثَ أبو داود الحفري، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن أبيه»، ولعل الأولى بالتقديم: نقل مغلطاي؛ لكونه نقل عن العسكري -عقبه- قولَه: «لم يقل: عن أبيه»، ولتقدُّمه واستفادة ابن حجر منه، ولكونه نسب الرواية إلى مصدرها. وليس تحريفًا في كتاب ابن حجر؛ لأنه عطف عليه رواية زهير وإسرائيل، وفيهما: «عن أبيه».

– فرواه عنه أحمد بن حنبل، وسمَّى شيخَ أبي إسحاق: فروة بن نوفل الأشجعي،

– ورواه عنه أحمد بن الوليد الفحام، وسمَّاه: أبا فروة الأشجعي.

وأحمد بن الوليد وثقه الخطيب البغدادي(١٠)، لكنه خالف الحافظَ الإمامَ أحمد بن حنبل، والصواب رواية الإمام.

وقد ذكر الدارقطني روايةَ الفحَّام ناسبًا إياها إلى الثوري، ووهَّمها(١١).

ثم اختُلف سفيان الثوري في روايته:

– فاتفق جماعة أصحابه، وفيهم حفاظ حديثه (كابن المبارك، ووكيع، ويحيى القطان، وعبدالرزاق) على روايته عن أبي إسحاق، عن فروة، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–،

– ورواه أبو داود الحفري عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة، به.

ولم أجد رواية الحفري مسندة، وإن صحَّت عنه؛ فإنه وإن كان ثقةً؛ إلا أن روايته هذه خطأٌ أخطأه على سفيان؛ لأن الطبقة الأولى من أصحاب سفيان الحفاظ الأثبات تخالفه فيها.

* ولم أجد خلافًا عن عبدالعزيز بن مسلم.

* وأما شعبة؛ فهذا وجهٌ رواه عنه يحيى القطان وغندر –من رواية بندار عنه–، ويأتي عن شعبة وجهٌ آخر في الوجه الرابع عن أبي إسحاق، ويأتي الكلام على روايته هناك –إن شاء الله–.

٣– أبو إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن جبلة بن الحارث –أو: ابن حارثة–، أو: عن الحارث بن جبلة، أو: عن خارجة بن جبلة، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–:

التخريج:

أخرجه أحمد (٢٤٠٠٩/٥) عن **حجاج**، و(٢٤٠٠٩/٦) عن **أسود**، و(٢٤٠٠٩/٧) عن علي بن المديني(١٢)، وابن قانع في معجم الصحابة من طريق عبدالله بن محمد الحارثي؛ كلاهما (ابن المديني، والحارثي) عن **إبراهيم بن أبي الوزير**، وابن أبي خيثمة في تاريخه (٤٣٠/السفر الثاني) –ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (٣٢١/١)– عن **ابن الأصبهاني**، وابن أبي خيثمة في تاريخه (٤٣١/السفر الثاني)، والنسائي في الكبرى (١٠٥٦٨)، والطبراني في الأوسط (٨٨٨)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٥٠٣)؛ من طريق **سعيد بن سليمان**، والبغوي في معجم الصحابة (٦٠٩) عن **بشر بن الوليد الكندي**، والطبراني في الكبير (٢٨٧/٢)، والأوسط (١٩٦٨)؛ من طريق **محمد بن الطفيل**، وابن حجر في الإصابة (٥٤٣/٨) –معلَّقًا– عن **أبي صالح الحراني**؛ ثمانيتهم (حجاج، وأسود، وابن أبي

(١٠) تاريخ بغداد (١٨٨/٥).

(١١) العلل (٢٧٧/١٣).

(١٢) قال عبدالله بن أحمد: «حدثناه أبي عن عليٍّ قبل أن يُمتحن بالقرآن».

الوزير، وابن الأصبهاني، وسعيد بن سليمان، وبشر بن الوليد، ومحمد بن الطفيل، والحراني) عن **شريك بن عبدالله**، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن الحارث بن جبلة، قال: قلت: يا رسول الله، علمني شيئًا أقوله عند منامي؟ قال: «إذا أخذت مضجعك من الليل، فاقرأ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾؛ فإنها براءة من الشرك»، لفظ حجاج عن شريك، وللباقين نحوه.

وقال أسود وسعيد بن سليمان وابن أبي الوزير -في رواية الحارثي عنه- ومحمد بن الطفيل: عن جبلة بن حارثة، وأسقط ابنُ الطفيل فروةَ في روايته.

وقال ابن أبي الوزير -في رواية ابن المديني عنه-: عن جبلة بن الحارث الكلبي.

وقال بشر بن الوليد: عن خارجة بن جبلة، أو عن جبلة.

وقال ابن الأصبهاني: عن أبي إسحاق، عن رجلٍ قد سماه، عن عمه جبلة، قال: قال رجلٌ للنبي -صلى الله عليه وسلم-: ما أقول إذا أويت... فذكره.

وقال أبو صالح الحراني: عن جبلة بن حارثة، عن أخيه زيد بن حارثة.

دراسة الأسانيد:

اختُلف في الحديث عن شريك على نحو ما وُصف.

وقد استشكل الحافظُ ابنُ أبي خيثمة مخالفةَ ابن الأصبهاني للرواة عن شريك، فقال -عقب روايته-: «كذا قال ابن الأصبهاني: أبو إسحاق، عن رجل قد سماه»، ثم قال: «فحدثنا سعيد بن سليمان...»، فساق روايته.

وأنكر غير واحدٍ روايةَ بشر بن الوليد التي فيها: «خارجة بن جبلة»؛ قال الباوردي: «أخاف أن يكون شريكٌ أخطأ فيه لما حدث به بشرًا، أو أخطأ فيه بشرٌ على شريك»[(١٣)]، وقال ابن منده: «وهو وهم»[(١٤)]، وقال أبو نعيم: «والصحيح: جبلة بن حارثة، و«خارجة» وهمٌ وتصحيف»[(١٥)]، وقال ابن حجر: «هكذا قال بشر بن الوليد، عن شريك، وقال سعيد بن سليمان، عن شريك: جبلة بن حارثة، وهو الصواب»[(١٦)].

ولعل مردَّ الاختلاف عن شريك: ضعفه وسوء حفظه، وتغليطه في هذا الاختلاف الشديد عنه أولى من تغليط غيره.

---

(١٣) الإصابة (٣/٣٥٥).

(١٤) معرفة الصحابة (١/٥١٣).

(١٥) معرفة الصحابة (٢/٩٧٤).

(١٦) الإصابة (٣/٣٥٥).

٤- أبو إسحاق، عن رجل، عن فروة بن نوفل، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-:

التخريج:

أخرجه الترمذي (٣٤٠٣) من طريق **أبي داود الطيالسي**، وابن قانع في معجم الصحابة (١٥٦/٣) من طريق أحمد بن حنبل، عن **محمد بن جعفر (غندر)**؛ كلاهما عن **شعبة**، عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة بن نوفل، أنه أتى النبيَّ -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله، علمني شيئًا أقوله إذا أويت إلى فراشي، قال: «اقرأ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾؛ فإنها براءة من الشرك»؛ سياقة الطيالسي.

وقال أحمد عن غندر: عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة بن نوفل، أو: عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، بنحوه.

وجاء في آخر رواية الطيالسي: قال شعبة أحيانًا يقول: «مرة»، وأحيانًا لا يقولها.

دراسة الأسانيد:

اختُلف عن غندر في روايته عن شعبة:

- فقال عنه بندار: عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، أو عن نوفل، أنه أتى النبي -صلى الله عليه وسلم-، وقد سبقت روايته في الوجه الثاني عن أبي إسحاق.

- وقال عنه أحمد بن حنبل: عن أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة، أو عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

والرواية الأولى عن غندر توافق رواية يحيى القطان (الماضية في الوجه الثاني عن أبي إسحاق) في رواية أبي إسحاق، عن فروة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وتزيد عليها بالشك في ذكر نوفل.

والرواية الثانية توافق رواية أبي داود الطيالسي في إدخال رجل بين أبي إسحاق وفروة، وتوافق روايةَ القطان في رواية أبي إسحاق، عن رجل (أُبهِم هنا، وسمّاه القطان: فروة)، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

والتعقيب الذي في آخر رواية الطيالسي مشكل، ويحتمل فيه أمران:

الأول: أن يكون المراد به: أن شعبة يذكر عن أبي إسحاق أنه كان يقول في الحديث: «مرة»؛ أي: يقرأ سورة الكافرون مرةً= أحيانًا، وأحيانًا لا يقولها.

ويشكل على هذا أن لفظة: «مرة» لم تجئ في طرق الحديث المتكاثرة، إلا هنا.

ويدخل في هذا الاحتمال أن يكون قوله: «قال» في أول العبارة راجعًا إلى أبي داود الطيالسي، وأن الذي كان يذكر ذلك أحيانًا= إنما هو شعبة.

الاحتمال الثاني: أن يكون قوله: «مرة» محرَّف عن «فروة»، ويكون الذي يذكر ذلك أحيانًا: شعبة -كما سبق في آخر الاحتمال الأول-.

وهذا -إن صح- يجعل رواية الطيالسي موافقة لرواية أحمد عن غندر، ويكون الطيالسي يذكر أن شعبة يرويه عن رجل، عن فروة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ أحيانًا، وعن رجل، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ أحيانًا، ولا يذكر فروة، وهذا مفاد رواية أحمد عن غندر.

وهذا قريب، ولكني لم أجد ما يقوي أن اللفظة محرفة؛ فإنها كذلك في النسخ، وكذلك في نسخة الكروخي -أصح نُسخ الكتاب-.

وأيًّا ما يكن؛ فهذا الاختلاف الشديد والشك من شعبة يدل على أنه لم يضبط الحديث جيدًا.

هذا مع أن وجه: (رجل -أو: فروة-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-) هو الذي تكرر في أكثر الروايات عن شعبة، ولعله الذي كان يميل إليه شعبة أكثر.

والظاهر أن شعبة سمعه من أبي إسحاق، لكنه لم يضبط اسمَ شيخه، فشكَّ فيه بين فروة ونوفل تارة، وغلط فيه تارة، وأبهمه -خروجًا من التبعة- تارة، ومن المشهور عن شعبة: أن في ضبطه لأسماء الرجال شيئًا، ونصَّ الأئمة على أنه كان يخطئ في الأسماء كثيرًا.

وقد عقَّب يحيى القطان روايتَه عن شعبة بقوله: «كان عندي فمحوته»، وهذا يفيد أن القطان يرى ضعف الرواية(١٧)، لكن الأمر محتملٌ في كونه يقصد بذلك رواية شعبة، أو الحديث بعامة.

وكأن في احتمال كونه يقصد رواية شعبة التي أسندها عنه خاصةً بُعدًا؛ لأنه كان أسند قبلها روايةَ الثوري بموافقة رواية شعبة، وهذا ينفي ضعفَ روايته خاصة؛ لأنه قد وُوفِقَ فيها.

إلا إن كان وقف على شك شعبة فيه، فضعَّف روايته لأجل ذلك، والله أعلم.

٥- أبو إسحاق، عن أبي فروة الأشجعي، عن ظئر لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-:

أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٥٧١) من طريق مخلد بن يزيد، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي فروة الأشجعي(١٨)، عن ظئرٍ لرسول الله -صلى الله عليه وسلم-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: «من قرأ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ عند منامه فقد برئ من الشرك».

---

(١٧) قال القطان -في حديثٍ-: «فكان هذا الحديثُ عندي ضعيفًا، فمحوته؛ حتى رأيته في كتاب...»، انظر: تاريخ ابن أبي خيثمة (١/٢٥٥-السفر الثالث)، الكامل، لابن عدي (٥/٣٩٧).

(١٨) قال المزي -في تهذيب الكمال (٣٤/١٨٦)-: «هكذا وقع في بعض النسخ من«اليوم والليلة» للنسائي، وفي نسخة أبي الحسن بن منير: «فروة الأشجعي»، وهو الصواب»، واعتماد ما في نسخة ابن منير يوافق هذا الوجه مع الوجه الآتي بعده، ولعل فصلهما تبعًا لنُسخ الكتاب أولى؛ فقد يقع الاختلاف في مثل هذا، ولا يلزم أن يكون الصواب الذي في الطرق الأخرى هو ما في هذه الطريق، والله أعلم.

٦- أبو إسحاق، عن فروة، عن ظئر النبي -صلى الله عليه وسلم-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-:

أخرجه المستغفري في فضائل القرآن (١٠٢١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، عن المؤمل بن إسماعيل، عن سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، حدثتني ظئر النبي -صلى الله عليه وسلم-، قالت: قال لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إذا أويتِ إلى فراشك فاقرئي: ﴿قل يأيها الكافرون﴾؛ فإنها براءة من الشرك».

٧- أبو إسحاق، عن أم فروة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-:

أخرجه الدارقطني في الأفراد (٤٥٥٢/أطرافه) من طريق أيوب بن شعيب القزاز، عن **مسعر**، المستغفري في فضائل القرآن (١٠٢٠) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل، عن مؤمل بن إسماعيل، عن **سفيان الثوري**؛ كلاهما (مسعر، والثوري) عن أبي إسحاق، عن أم فروة -ظئر النبي عليه السلام-، قالت: قال لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «إذا أويتِ إلى فراشكِ فاقرئي: ﴿قل يأيها الكافرون﴾؛ فإنها براءة من الشرك».

ولم تُسَمَّ أم فروة في رواية مسعر، بل فيها: «عن ظئرٍ للنبي -صلى الله عليه وسلم-».

دراسة أسانيد الأوجه الثلاثة السابقة:

اتفق الوجهان الأولان عن الثوري في كون الحديث عن ظئر النبي -صلى الله عليه وسلم-، واختلفا في الراوي بين أبي فروة، وفروة بن نوفل، ووافقهما الوجه الثالث في الأمر الأول، وسمَّى الظئرَ: أمَّ فروة، وجعل أبا إسحاق يرويه عنها مباشرة.

وهذه الوجوه عن الثوري منكرة، وقال أبو موسى المديني -في الرواية بذكر أم فروة-: «وهذا أغرب الأقوال»، قال ابن حجر -معقِّبًا-: «بل هو غلطٌ محض...»[١٩].

فراوياهما -على هذا الاضطراب منهما- متكلَّمٌ فيهما؛ فمخلد بن يزيد كان يهم[٢٠]، ومؤمل بن إسماعيل كثير الخطأ والوهم[٢١].

وقد خالف هذان جمعًا من كبار أصحاب الثوري (فيهم ابن المبارك، ووكيع، ويحيى القطان، وغيرهم)؛ رووه عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهذا هو الصواب عنه، وقد سبق في الوجه الثاني عن أبي إسحاق.

---

(١٩) الإصابة (٤٨٠/١٤).

(٢٠) انظر: تهذيب التهذيب (٤٢/٤، ٤٣).

(٢١) انظر: تهذيب التهذيب (١٩٣/٤، ١٩٤).

وأما رواية مسعر؛ فقد قال فيها الدارقطني: «تفرد به أيوب بن شعيب القزاز عن مسعر»، وأيوب هذا ترجمه ابن حجر في اللسان، وقال: «ذكره الطوسي في رجال الشيعة من الرواة عن جعفر الصادق»[٢٢]، ولم أجد فيه أكثرَ من هذا، وانفراده عن مسعر محلُّ نكارة، وقد أعلَّ روايته الدارقطني بقوله –عقب ما سبق–: «ورواه جماعةٌ عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–».

٨– أبو إسحاق، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–:

التخريج:

أخرجه الخطيب في الأسماء المبهمة (ص٣٠٨) من طريق يعلى بن عبيد، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق، قال: جاء رجلٌ من أشجع إلى النبي –صلى الله عليه وسلم –، فقال: يا رسول الله، علمني شيئًا أقوله عند منامي؟ قال: «اقرأ: ﴿قل يأيها الكافرون﴾ عند منامك؛ فإنها براءة من الشرك».

دراسة الإسناد:

الإسناد إلى إسماعيل بن أبي خالد صحيح.

❖ خلاصة الخلاف على أبي إسحاق السبيعي، وتحريره، والترجيح في روايته:

خلاصة الخلاف وتحريره:

تلخص مما سبق ما يأتي:

١– روى الحديثَ زهيرُ بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– قال له: «هل لك في ربيبة لنا فتكفلها؟»، ثم جاء، فسألَهُ عنها، فقال: تركتها عند أمها. قال: «ما جاء بك؟» قال: جئت يا رسول الله لتعلمني شيئًا أقول عند منامي. قال: «اقرأ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾، ثم نم على خاتمتها؛ فإنها براءة من الشرك».

٢– ورواه إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، قال: أتيت النبي –صلى الله عليه وسلم–...، وجاء عنه كسياقة زهير بن معاوية السالفة، وجاء عنه، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، قال: أتى ظئرُ زيد بن ثابت إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، فسأله أن يعلمه شيئًا...

٣– واتفق أشعث بن سوار، وأبو مريم الأنصاري، ومحمد بن أبان القرشي؛ على روايته عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، قال: قال النبي –صلى الله عليه وسلم–...

ويدخل في روايتهم: رواية زيد بن أبي أنيسة؛ حيث رواه عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه، قال: دخلت على النبي –صلى الله عليه وسلم–...

---

(٢٢) لسان الميزان (٤٨٣/١).

٤- ورواه سفيان الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ورواه عبدالعزيز بن مسلم كرواية الثوري، لكنه قال فيه: عن فروة، قال: أتيت المدينة، فقال لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:...

٥- واختُلف عن شعبة في روايته بين: أبي إسحاق، عن رجل، عن فروة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، و: عن رجل، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، و: عن فروة، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، و: عن نوفل، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

٦- واضطرب شريك فيه اضطرابًا بيِّنًا، فجعله عن فروة، عن جبلة بن الحارث، أو: ابن حارثة، أو: عن الحارث بن جبلة، أو: عن خارجة بن جبلة، أو: عن جبلة، عن أخيه زيد بن حارثة، أو: عن أبي إسحاق، عن رجل، عن عمه جبلة، أو: عن أبي إسحاق، عن جبلة.

٧- وجاء من وجوه منكرة فيها جعل الصحابي ظئرَ النبي -صلى الله عليه وسلم-، وتسميته أمَّ فروة، واختُلف في أسانيدها -أيضًا-.

٨- وأرسل إسماعيلُ بن أبي خالد الحديثَ، فجعله عن أبي إسحاق، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-.

ويَبِين مما سبق أنه قد وقع في الحديث اختلافٌ كثير؛ قال ابن أبي خيثمة: «نوفل الأشجعي، مختلفٌ في حديثه»[٢٣]، وقال الترمذي: «وقد اضطرب أصحاب أبي إسحاق في هذا الحديث»[٢٤]، وقال أبو عبدالله ابن منده: «واختُلف على أبي إسحاق فيه»[٢٥]، وقال ابن عبدالبر: «هو حديثٌ كثيرُ الاضطراب»[٢٦]، وقال ابن حجر: «وفي سنده اختلافٌ كثيرٌ على أبي إسحاق»[٢٧].

ثم إنه بالتأمل في رواية زهير بن معاوية؛ يظهر جليًّا أنها حكايةٌ من فروة بن نوفل لما وقع لأبيه مع النبي -صلى الله عليه وسلم-، وأنه لا يُسند ذلك إلى أبيه.

فإنه يقول في روايته: «أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال له...»؛ يعني: نوفلاً، وجاء هذا صريحًا في رواية النفيلي عن زهير؛ فقال فيها: «عن فروة بن نوفل، عن أبيه، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال **لنوفل**...»، ويقول: «ثم جاء»؛ يعني: نوفلاً، و: «فسأله» يعني: النبي -صلى الله عليه وسلم-، و: «قال» يعني: نوفلاً... إلخ.

---

(٢٣) تاريخه (١/٥٧١-السفر الثاني).

(٢٤) الجامع (٥/٤٧٤).

(٢٥) معرفة الصحابة (١/٥١٤).

(٢٦) الاستيعاب (٢/٤١٩).

(٢٧) نتائج الأفكار (٣/٦٢).

والسياق في كل هذا لفروة، فكأن فروة يقول: قال النبي -صلى الله عليه وسلم- لنوفل: «هل لك في ربيبة...»، فقال له نوفل كذا وكذا، وقال النبي -صلى الله عليه وسلم- لنوفل: «ما جاء بك؟»، وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «اقرأ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾...».

وهذا ظاهرٌ بالتأمل، ولو كان السياق لنوفل؛ لجاء بصيغة المتكلِّم، لا بالحديث عن الغائب.

وأما ذكر نوفل في الإسناد؛ فهو من باب التجوُّز والتساهل، وإنما كان فروة يريد بذكره: أنه سيروي قصته مع النبي -صلى الله عليه وسلم-، وما قال له النبي -صلى الله عليه وسلم-، وما أجاب عليه.

وهذا من واقع الرواية معروفٌ في مناهج الأئمة، وكانوا يُخالفون بينه وبين الروايات المتصلة، ومن ذلك ما ذكره الأثرم، قال: قلت لأبي عبدالله -يعني: أحمد بن حنبل-: حديث سفيان، عن أبي النضر، عن سليمان بن يسار، عن عبدالله بن حذافة؛ في أيام التشريق: سفيان أسنده، وقال مالك بن أنس: «إن النبي -صلى الله عليه وسلم- بعث عبدَالله بنَ حذافة»؟ فقال: «نعم؛ مرسل...، وهم كانوا يتساهلون بين: «عن عبدالله بن حذافة»، وبين: «أن النبي -صلى الله عليه وسلم- بعث عبدَالله بن حذافة»، وهو مرسل...»[28].

ولغير أحمد من الأئمة في مثل ذلك كلام، ومسألة الفرق بين رواية الراوي عن الشيخ، وبين روايته لقصته= من المواضع الدقيقة في باب الاتصال والانقطاع[29].

فيمكن والحال هذه اعتبار زهير بن معاوية يروي عن الحديث عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ موافقًا للثوري، وعبدالعزيز بن مسلم.

إلا أن عبدالعزيز بن مسلم جعل قوله: «أتيت المدينة، فقال لي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ...» من كلام فروة بن نوفل.

وعبدالعزيز بن مسلم من الثقات، إلا أن له أوهامًا[30]، وقد ردَّ ذلك عليه عددٌ من الأئمة؛ قال ابن حبان: «القلب يميل إلى أن هذه اللفظة ليست بمحفوظة؛ من ذكر صحبة رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وإنَّا نذكره[31] في كتاب التابعين -أيضًا-؛ لأن ذلك الموضع به أشبه، وعبدالعزيز بن مسلم القسملي ربما أوهم فأفحش»[32]، وقال -في موضعٍ آخر-: «والقلب إلى أن تلك اللفظة ليست بمحفوظة أمْيَل؛ إنما قالها عبدالعزيز بن مسلم القسملي عن أبي إسحاق»[33].

---

(٢٨) المراسيل، لابن أبي حاتم (ص٨١).

(٢٩) انظر مبحثًا نفيسًا في ذلك لشيخنا د. إبراهيم بن عبدالله اللاحم في كتابه الاتصال والانقطاع (ص٣١-٤٧).

(٣٠) انظر: تهذيب التهذيب (٥٩٤/٢).

(٣١) يعني: فروة بن نوفل.

(٣٢) الثقات (٣٣١/٣).

(٣٣) الثقات (٢٩٧/٥).

وقال أبو أحمد العسكري: «هذا القول قاله النبي -صلى الله عليه وسلم- لأبيه نوفل»[٣٤].

وقال ابن حجر: «واتفق الحفاظ على أن عبدالعزيز بن مسلم وهم في روايته عن أبي إسحاق؛ حيث قال عنه: عن فروة بن نوفل، قال: أتيت النبيَّ -صلى الله عليه وسلم-، فقلت: جئت لتعلمني كلماتٍ إذا أخذت مضجعي...»[٣٥].

وقال ابن حجر -في موضعٍ آخر، بعد سياق كلام ابن حبان-: «قلت: واللفظة ثابتة، وإنما سقط من رواية عبدالعزيز قوله: «عن أبيه»؛ فإن ذلك محفوظٌ عنه، وهو صحابيٌّ باتفاق»[٣٦].

لكن إن كان ابن حجر يريد بقوله: «فإن ذلك محفوظ عنه»: عبدَالعزيز بن مسلم؛ فهذا بعيد، ولم أجد في كافة المصادر عن عبدالعزيز إلا الوجه بدون ذكر: «عن أبيه»، وقد تُعُقِّب عبدالعزيز بذلك قديمًا -كما هو ظاهر-، فهذه هي روايته، وليست رواية فروة عن النبي -صلى الله عليه وسلم- بغريبة عن أبي إسحاق؛ فهي رواية الثوري.

وإن كان ابن حجر يريد: أن قوله: «عن أبيه» محفوظٌ عن فروة بن نوفل؛ فإن هذا لا يستقيم معه الجزم بأنه «سقط من رواية عبدالعزيز»؛ لأن ما رواه غير الراوي لا يلزم منه أن يكون هو رواية الراوي.

ومما يؤيد الاحتمال الثاني: أن ابن حجر قال عقب نقل كلام ابن حبان -في موضعٍ آخر-: «وقد روى هذا الحديثَ أبو داود الحفري، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن فروة، عن أبيه، وكذا أخرجه أصحاب السنن الثلاثة من طريق زهير بن معاوية وإسرائيل عن أبي إسحاق، وهو الصواب»[٣٧]، وهذا ترجيحٌ في أصل الخلاف، وليس تقويمًا لرواية عبدالعزيز بن مسلم -كما يوهمه الكلام الأول-، وسيأتي النظر في الخلاف، والترجيح فيه -بإذن الله-.

فالأظهر في هذا: ما اتفق عليه الحفاظ من توهيم عبدالعزيز بن مسلم في لفظة الصحبة، حيث خالفه الثوري، فلم يذكرها؛ مع أنه وافقه في الرواية عن أبي إسحاق، عن فروة؛ مرفوعًا.

وسيأتي بيان منشأ هذا الغلط، وتوضيح سببه -إن شاء الله-.

* وأما إسرائيل؛ فقد اختُلف عنه على ما سبق وصفه، واعتمد عنه الدارقطني أنه يروي الحديث عن أبي إسحاق، عن فروة، عن أبيه؛ موافقًا لأشعث بن سوار، وأبي مريم، ومحمد بن أبان[٣٨].

إلا أنه -ومع الاختلاف على إسرائيل، وتقارب الأوجه عنه-؛ يظهر -والله أعلم- أن إسرائيل يروي الحديث كرواية زهير بن معاوية، وإنما تجوَّز الرواة، أو وهموا؛ فساقوا الحديث عنه على الاتصال.

---

(٣٤) الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، لمغلطاي (٨٨/٢).

(٣٥) الإصابة (٥٨٩/٨).

(٣٦) النكت الظراف (٦٤/٩).

(٣٧) تهذيب التهذيب (٣٨٦/٣).

(٣٨) العلل (٢٧٧/١٣).

ودليل هذا: أنه قد ورد عن إسرائيل موافقةُ زهير، وأن بعض الأئمة قد قاربوا سماع زهير بسماع إسرائيل من أبي إسحاق، وقد جاء هذا عن يحيى بن معين وأحمد بن حنبل والعجلي[٣٩]، وإن كان آخرون قد قدَّموا سماع إسرائيل[٤٠]؛ إلا أن إتقانَ زهير وأصحابه لروايته -بحيث لم يُختَلَف عنه إلا يسيرًا-، واختلاف الرواية عن إسرائيل= يؤيد ردَّ رواية إسرائيل إلى رواية زهير، والله أعلم.

* وأما شعبة؛ فإن شكَّه في الحديث وعدمَ ضبطه إياه قاضٍ بعدم أثر روايته في الخلاف على أبي إسحاق، ولذا تكلم بعض الأئمة في روايته، ورجحوا رواية غيره على روايته؛ فسبق احتمالُ أن القطان عنى روايةَ شعبة بقوله: «كان عندي فمحوته»، وأسند الترمذي رواية شعبة، ثم رواية إسرائيل، ثم قال: «وهذا أصح»، ثم ذكر رواية زهير، وقال: «وهذا أشبهُ وأصحُّ من حديث شعبة»[٤١]، وذكر الدارقطني رواية شعبة، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل أو نوفل، ثم قال: «وكلاهما وهم»[٤٢]، وقال المزي -بعد رواية شعبة-: «كذا قال، والصحيح: حديث أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه»[٤٣].

* ولا يؤثر في الخلاف -أيضًا-: رواية شريك؛ لأنه اضطرب فيها، وزاد على ذلك مخالفة عامة أصحاب أبي إسحاق؛ فكلُّهم يختلف، لكنَّ كلَّهم لا يذكر في الحديث جبلة، ولا الحارث بن جبلة، ولا غيرهما.

ولذا فقد عقَّب ابن أبي خيثمة روايةَ شريك باستغرابها؛ فقال: «كذا قال شريك: فروة، عن جبلة، وخالفه زهير بن معاوية»، ثم أسند رواية زهير[٤٤]، وقال أبو القاسم البغوي -عقب رواية شريك-: «وإنما رُوي هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن أبيه»[٤٥]، وقال الطبراني: «لم يروِ هذا الحديثَ عن أبي إسحاق، عن فروة، عن جبلة؛ إلا شريك»[٤٦].

وأما ابن حجر؛ فقال -في ترجمة جبلة بن حارثة-: «وله في النسائي حديثٌ متصلٌ صحيح الإسناد...»، ثم ذكر هذا الحديث[٤٧]، وتصحيح هذا الإسناد غلطٌ ظاهر -كما تبيَّن سابقًا-.

* ومما لا يؤثر في الخلاف -أيضًا-: الأوجه المنكرة التي جاء بها مخلد بن يزيد ومؤمل بن إسماعيل عن الثوري، وأيوب بن شعيب عن مسعر.

---

(٣٩) انظر: تاريخ الدوري (٣٧٢/٣)، من كلام ابن معين، لابن طهمان (ص٥٥)، سؤالات أبي داود لأحمد (ص٣١٠)، ثقات العجلي (٣٧٠/١، ٣٧٢).

(٤٠) انظر: علل ابن أبي حاتم (٢٧٩، ٨٤٢).

(٤١) الجامع (٤٧٤/٥).

(٤٢) العلل (٢٧٧/١٣).

(٤٣) تحفة الأشراف (٢٥٨/٨، ٦٤/٩).

(٤٤) تاريخه (١٣٨/١، ١٣٩-السفر الثاني).

(٤٥) معجم الصحابة (٢٥٥/٢، ٢٥٦).

(٤٦) المعجم الأوسط (٢٧٢/١).

(٤٧) الإصابة (١٥٩/٢، ١٦٠).

الترجيح:

على ما سبق؛ فإنه يتلخَّص الخلاف على أبي إسحاق على ثلاثة أوجه:

الأول: عنه، عن فروة بن نوفل، عن أبيه:

رواه عنه: أشعث بن سوار، وأبو مريم الأنصاري، ومحمد بن أبان القرشي، وزيد بن أبي أنيسة.

الثاني: عنه، عن فروة بن نوفل، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-:

رواه عنه: زهير بن معاوية، وسفيان الثوري، وعبدالعزيز بن مسلم، وإسرائيل بن يونس -على احتمال-.

الثالث: عنه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ مرسلاً:

رواه عنه: إسماعيل بن أبي خالد.

* فأما رواة الوجه الأول:

فأشعث بن سوار ضعيف؛ ضعفه ابن سعد، ابن معين -في الأصح عنه-، وأحمد، والعجلي، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان، والدارقطني، وغيرهم(٤٨).

وأبو مريم الأنصاري هو عبدالغفار بن القاسم، وهو رافضي متروك متَّهم بوضع الحديث(٤٩).

ومحمد بن أبان القرشي ضعيف؛ ضعفه ابن معين، والبخاري، والنسائي، وأبو حاتم، وابن حبان، وغيرهم(٥٠).

وزيد بن أبي أنيسة ثقة صاحب غرائب، وله ما ينكر، وثقه ابن معين، والعجلي، وأبو داود، ويعقوب بن سفيان، وغيرهم، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وأما أحمد؛ فغمزه؛ قال: «إن حديثه لحسنٌ مقارب، وإن فيها لبعض النكارة، وهو على ذلك حسن الحديث»، وسُئل عنه، فحرَّك يده، وقال: «صالح، وليس هو بذاك»(٥١).

* وأما رواة الوجه الثاني:

فإمام المحدثين، وأوثقهم وأحفظهم: سفيان الثوري، وهو في أعلى طبقات أصحاب أبي إسحاق السبيعي، وأحد أخص أصحابه(٥٢).

---

(٤٨) انظر: تهذيب التهذيب (١/١٧٨، ١٧٩).

(٤٩) انظر: لسان الميزان (٤/٤٢).

(٥٠) انظر: الجرح والتعديل (٧/١٩٩)، الكامل (٦/١٢٨)، المجروحين (٢/٢٦٠).

(٥١) انظر: تهذيب التهذيب (١/٦٥٩).

(٥٢) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٠٩-٧١٢).

وزهير بن معاوية، وهو من الثقات الحفاظ، وكان معدودًا في أصحاب أبي إسحاق، إلا أنه سمع من أبي إسحاق بأخرة، فليّنوا حديثه عنه(٥٣).

وعبدالعزيز بن مسلم، وسبق أنه من الثقات، وأن له أوهامًا.

وإسرائيل بن يونس من الثقات، وهو من أحفظ الناس لحديث أبي إسحاق(٥٤).

* وأما راوي الوجه الثالث:

فإسماعيل بن أبي خالد؛ ثقة ثبت، كان حافظًا(٥٥).

وقد قصَّر إسماعيل في إسناد روايته، وتخفَّف فيها، فلم يجاوز به أبا إسحاق، والتقصير في الأسانيد لا يؤثر في الخلاف ما دام حَفِظَها الثقات تامَّةً مجوَّدة.

وقد حفظوها؛ فاتفق ثلاثةٌ من الثقات على روايته عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل، عن النبي –صلى الله عليه وسلم–؛ فيهم أحفظ أصحاب أبي إسحاق، وأحد جهابذ الحفاظ في السنة: سفيان الثوري، ووافقهم –على احتمالٍ–: أحد أحفظ أصحاب أبي إسحاق: حفيده إسرائيل بن يونس.

وأما رواة الوجه الأول المخالفون لهم؛ فبين ضعيفٍ ومتروك، وثقةٍ صاحبِ مفاريدٍ وغرائب، ولا يقاوم جميعُ هؤلاء بعضَ رواة الوجه الثاني، فكيف باتفاقهم؟

والسياقة المفصَّلة التي رواها زهير بن معاوية تبيِّن بجلاءٍ سببَ الخلاف ومرجعَه، وسببَ اضطرابِ أصحاب أبي إسحاق في روايته، وغلطِ كثيرٍ منهم ومن أصحابهم فيه، فإن فيها إشكالاً ودقَّةً قد تخفى على آحاد الرواة، فيظنون أن الحديث موصول، وإنما هو حكايةُ قصة.

وهذا يبيِّن –كذلك– فضل الإمام سفيان الثوري، وضبطَه، وفهمَه في دقائق علم السنة؛ فإنه رواه مختصرًا، لكنه جعله عن فروة عن النبي –صلى الله عليه وسلم– على الصواب، ولم تُشكل عليه تلك السياقة كما أشكلت على غيره، فغلط فيها.

وما سبق مبيِّنٌ لوجود الإشكال في أربعة أقوال في الحديث:

الأول: ترجيح الموصول، وهو ما رجحه الحافظ الدارقطني، وعبدالغني المقدسي(٥٦)، وابن حجر(٥٧)، وغيرهما.

---

(٥٣) انظر: تهذيب التهذيب (٦٤١/١).

(٥٤) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (١٣٣/١، ١٣٤).

(٥٥) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (١٤٧/١، ١٤٨).

(٥٦) الكمال في أسماء الرجال (١/ق٩٢أ).

(٥٧) انظر: علل الدارقطني (٢٧٧/١٣)، تهذيب التهذيب (٣٨٦/٣)، الإصابة (١٤٣/١١، ٤٨٠/١٤، ٤٨١)، تغليق التعليق (٤٠٨/٤)، نتائج الأفكار (٦١/٣، ٦٢).

والدارقطني لم يَسُق من رواية الثوري إلا ما رواه أحمد بن الوليد الفحام، عن أبي أحمد الزبيري، عن الثوري، وفيها تسمية شيخ أبي إسحاق: أبا فروة الأشجعي، وهي وهمٌ ظاهر -سبق الكلام عليه-، ثم ساق رواية شعبة على الشك، وقال: «وكلاهما وهم، ورواه إسرائيل، وأشعث بن سوار، وأبو مريم، ومحمد بن أبان، عن أبي إسحاق، عن فروة بن نوفل الأشجعي، وهو الصحيح»(٥٨).

وقد جاء عن الثوري على الصواب خلاف هذه الرواية، وذلك أصح من هذه وأقوى، وهو المعتمد على الثوري، ولا شك أن رواية الثوري ذاتُ أثرٍ كبيرٍ في هذا الخلاف، ولا يظهر من كلام الدارقطني -رحمه الله- أنه حرَّر رواية الثوري تمام التحرير.

ونحو ذلك في رواية إسرائيل؛ فإنه قد تبيَّن أنه اختُلف عنه وعمَّن دونه، ولم يأتِ الحديث عنه على وجهٍ واحد.

ثم إن الدارقطني أغفل رواية زهير، ولم يجئ لها عنده ذكر.

وكل هذا يشكل على ترجيح الدارقطني -رحمه الله- وحكمه في هذا الخلاف.

وأما غيره؛ فقد اعتبروا رواية زهير موصولة، ولم يتبين لهم ما فيها من إرسال، ووقعوا في إشكال اعتماد الوصل عن إسرائيل -أيضًا-، فهذا ما أدى إلى ترجيحهم الرواية الموصولة.

وقد مشى ابن حجر -رحمه الله- على ترجيح الوصل بثقة رواته، وأنه لا يضره إرسال من أرسله(٥٩)، وهذا خلاف منهج الحفاظ في الترجيح حال الخلاف بقرائن الترجيح المعروفة، وهو ما قرَّره ابن حجر نفسُه في مواضع أخرى.

القول الثاني: تضعيف الحديث بالاضطراب، وهو حكم الحافظ ابن عبدالبر على الحديث؛ حيث قال -في ترجمة نوفل-: «حديثه في: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ مختلَفٌ فيه، مضطربُ الإسناد، لا يثبت»(٦٠)، ولعل الحافظ المزي تابع ابنَ عبدالبر في هذا لما قال: «وهو حديثٌ مضطربُ الإسناد»(٦١).

وقد اتَّضح أن كثرة الاختلاف في الحديث لم تؤدِّ به إلى عدم الثبوت، بل أمكن استخلاص الخلاف المؤثر، ثم ترجيح بعض الأوجه -كما تبيَّن-، وبهذا ناقش ابنُ حجر ابنَ عبدالبر(٦٢).

ولو كان ابن عبدالبر اقتصر على ما اقتصر عليه ابن أبي خيثمة والترمذي من حكاية الاختلاف والاضطراب في الحديث -كما سبق نقله عنهما-، ولم يتجاوز ذلك إلى عدم الثبوت؛ كان أوجَدَ عذرًا

---

(٥٨) العلل (٢٧٧/١٣).

(٥٩) الإصابة (١٤٣/١١)؛ قال: «الرواية التي فيها: «عن أبيه» أرجح، وهي الموصولة، ورواته ثقات؛ فلا يضره مخالفةُ من أرسله».

(٦٠) الاستيعاب (١٢٦٠/٣، ١٥١٣/٤).

(٦١) تهذيب الكمال (٧٢/٣٠).

(٦٢) الإصابة (١٤٣/١١)؛ لكنَّه رجَّح وجهًا غير الأرجح -كما سبق-.

له، فيقال حينئذٍ: إنه لم يُرِد الاضطرابَ الاصطلاحيَّ المؤثِّر، وإنما أراد كثرةَ الاختلاف فيه -كما أراده ابن أبي خيثمة والترمذي-.

القول الثالث: ترجيح الإرسال والوصل، وهو ما يشير إليه الحافظ ابن تيمية في قوله: «رواه غيرُ واحدٍ عن أبي إسحاق، وكان تارةً يُسنده، وتارةً يُرسله»(٦٣).

ولا شك أن هذا محتملٌ لو كانت الأوجه متقاربةً في القوة عن أبي إسحاق، وليست الأوجه هاهنا كذلك، بل بعضها أظهر من بعضٍ بمراحل -كما تبيَّن سابقًا-.

القول الرابع: إعلال الحديث بتدليس أبي إسحاق؛ ترجيحًا لرواية شعبة، وهذا رأيته للشيخ د. ماهر الفحل -فقط-؛ قال -بعد أن ذكر رواية شعبة-: «والذي نعتقده ونميل إليه: أن هذا الإسناد هو الإسناد الراجح؛ إذ إن شعبة لما رواه عن أبي إسحاق؛ ذكر فيه الواسطة بين أبي إسحاق وفروة، وهو الرجل المبهم، وهذه من قرائن الترجيح في علم العلل، فشعبة لا يحمل عن شوخه ما دلسوا فيه، وقد صرح هو نفسه بهذا؛ خاصةً في أحاديث أبي إسحاق، فآل الأمر إلى أن العلة الرئيسة في الحديث: تدليس أبي إسحاق، وأن المدلَّس رجلٌ مجهول»(٦٤).

وقد تبيَّن في الدراسة أن رواية شعبة عن أبي إسحاق عن رجل عن فروة هي روايةٌ من رواياتٍ جاء بها شعبة، وشك بينها وبين غيرها، واضطربت روايته التي رواها أصحابه وحفاظ حديثه عنه، فلا يستقيم -والحال هذه- اعتماد أحد الأوجه عنه، فضلاً عن اعتماده عن أبي إسحاق السبيعي، وتعليل حديث الرواة عنه به.

والقول بترجيح رواية شعبة مخالفٌ لأقوال كافة الأئمة الذين نظروا في الحديث، فتكلموا فيها، وهم: يحيى القطان، والترمذي، والدارقطني، والمزي.

والله أعلم.

ثم إذا ثبت ذلك؛ فقد قال ابن حبان -في فروة بن نوفل-: «يقال: إن له صحبة»(٦٥)، ثم أسند رواية عبدالعزيز بن مسلم السالفة، وبيَّن علَّتها، وهي المعتمد الأكبر -فيما يظهر- في إثبات الصحبة، ولم تثبت.

---

(٦٣) مجموع الفتاوى (٥٤٢/١٦).

(٦٤) الجامع في العلل والفوائد (٢٢٢/١، ٢٢٣-حاشية).

(٦٥) الثقات (٣٣٠/٣، ٢٩٧/٥).

ونفيُ صحبته هو ما اعتمده: أبو حاتم الرازي(٦٦)، وابن حبان(٦٧)، وابن شاهين(٦٨)، وابن عبدالبر(٦٩)، ثم عبدالغني المقدسي(٧٠)، والمزي(٧١)، وغيرهم.

وعلى هذا فهو تابعي، وما دامت روايته عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مباشرةً هي الراجحة؛ فهي روايةٌ مرسلة.

ولا يُشكل على هذا إثباتُ الجمهور الصحبةَ لنوفل -والد فروة-؛ ومنهم: ابن سعد(٧٢)، وابن معين(٧٣)، والبخاري(٧٤)، والعجلي(٧٥)، وأبو حاتم الرازي(٧٦)، وابن حبان(٧٧)، وابن عبدالبر(٧٨)؛ فلا يُقال: إن إثباتهم الصحبةَ لنوفل تصحيحٌ منهم للوجه الموصول؛ فقد جاءت روايةُ نوفل عن النبي -صلى الله عليه وسلم- متصلةَ الإسناد من وجهٍ آخر -كما سيأتي-، وقد يكون الاعتماد على تلك الرواية، لا على هذه(٧٩).

وفروة أخرج له مسلم، وذكره ابن حبان في الثقات، وروايته عند مسلم فيها سؤاله لعائشة -رضي الله عنها-، وقال الذهبي: «وثِّق»، وذكروا أنه كان من الخوارج(٨٠)، فروايةُ مثلِهِ حسنة.

إلا أني لم أقف في طرق هذا الحديث -على كثرتها- على سماعٍ لأبي إسحاق السبيعي من فروة، لكن يؤيد ثبوت السماع ثلاثة أمور:

---

(٦٦) المراسيل، لابنه (ص١٦٦).

(٦٧) حيث ذكره في الصحابة من الثقات (٣٣٠/٣)، ثم قال: «وإنَّا نذكره في كتاب التابعين -أيضًا-؛ لأن ذلك الموضع به أشبه».

(٦٨) الإصابة (٥٨٩/٨).

(٦٩) الاستيعاب (١٢٦١/٣)، ووقع فيه: «فروة بن معقل»، وهو تحريف؛ يصوَّب من أسد الغابة (٥٩/٤)، والإنابة (٨٩/٢)، والإصابة (٥٤١/٨).

(٧٠) الكمال (١/ق٩٢أ).

(٧١) تهذيب الكمال (١٨٠/٢٣).

(٧٢) الطبقات (١٩٨/٦).

(٧٣) تاريخ الدوري (٥٧٣/٣).

(٧٤) التاريخ الكبير (١٠٨/٨).

(٧٥) معرفة الثقات (٨٩/٢، ٣٢١).

(٧٦) المراسيل (ص١٦٦)، والجرح والتعديل (٤٨٨/٨)؛ كلاهما لابنه.

(٧٧) الثقات (٤١٦/٣، ١١٢/٥).

(٧٨) الاستيعاب (١٥١٣/٤).

(٧٩) ويشير إلى هذا: أن ابن أبي خيثمة لما ذكر نوفلاً في «تسمية من نزل بالكوفة من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-» أسند تلك، ولم يُسند هذه، وفعل نحو ذلك ابنُ أبي عاصم لما ذكر نوفلاً في «الآحاد والمثاني» من الصحابة.

(٨٠) انظر: صحيح مسلم (٢٧١٦)، الكاشف (١٢١/٢)، تهذيب التهذيب (٣٨٥/٣، ٣٨٦).

الأول: أن شعبة بن الحجاج قد روى الحديث عن أبي إسحاق، وهو المشهور بانتقاء ما سمعه أبو إسحاق وغيره من شيوخه المدلسين فيما يرويه عنهم.

ويشكل على هذا: أن رواية شعبة لم تجئ عن أبي إسحاق عن فروة، وإنما عن رجل، عن فروة، وقد كان شعبة –مع ذلك– يشك في روايته، ولم يضبطها، لكن يجاب عن هذا بأمرين:

١– أنه قد ورد عن شعبة عن أبي إسحاق عن فروة؛ وهي رواية يحيى القطان عنه، وسبق أن محمد بن جعفر غندر يوافقه مع إبهام اسم فروة على الشك.

٢– أنه ما دام شعبةُ قد روى هذا الحديثَ عن أبي إسحاق؛ فإن هذا يدل على أن سماعَ أبي إسحاق له من شيخه ثابتٌ عنده، ولذا أقدم على روايته، لكنه لما رواه لم يضبط اسم شيخ أبي إسحاق، فشكَّ فيه، وخالف.

الثاني: أن أبا إسحاق روى عن فروة حديثًا آخر توبع فيه عنه[٨١]، ومتابعة الراوي عن الشيخ دليلٌ على ثبوت سماعه منه.

الثالث: تصحيح بعض الأئمة للإسناد؛ كابن حبان، والحاكم، وإنما يُستأنس بتصحيحهما استئناسًا، وإلا فهما معروفان بالتساهل فيه.

الطريق الثانية للحديث: طريق عبدالرحمن بن نوفل، عن أبيه:

التخريج:

أخرجه **سعيد بن منصور** في سننه (١٢٨/التفسير) –ومن طريقه ابن قانع في معجم الصحابة (١٥٥/٣)–، **وابن أبي شيبة** في مصنفه (٢٧٠٦٠، ٢٩٩١٨) –ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٣٠٤)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٥٥/٣)، والمستغفري في فضائل القرآن (١٠١٨)–، والبخاري في التاريخ الكبير (٣٥٧/٥) عن **أبي جعفر المسندي**، وابن أبي خيثمة في تاريخه (٤٣٣/السفر الثاني، ٣٧٠٨/السفر الثالث) عن **أبي جعفر ابن الأصبهاني**، وابن قانع في معجم الصحابة (١٥٥/٣) من طريق **عبدالله بن عون الخراز**، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٤٢٩) من طريق **حفص بن عبدالله الحلواني**، وفي أخبار أصبهان (٣٢٩/٢) من طريق **أحمد بن عبدالله بن**

(٨١) هو ما أخرجه أحمد (٢٥٠٨٤، ٢٦٢٠٥)، والطبراني في الدعاء (١٣٥٧)؛ من طريق شريك، عن أبي إسحاق، عن فروة، قال: قلت لعائشة أخبريني ببعض دعاء النبي –صلى الله عليه وسلم–؟ قالت: كان يقول: «اللهم إني أعوذ بك من شر ما عملت، ومن شر ما لم أعمل»، ورواية شريك عن أبي إسحاق جيِّدةٌ قوية (وليس هذا موضع بسط ذلك)، والحديث أخرجه مسلم (٢٧١٦)، والنسائي (٥٦/٣، ٢٨١/٨)، وابن ماجه (٣٨٣٩)، وغيرهم؛ من طريق هلال بن يساف؛ متابعًا لأبي إسحاق عن فروة.

الحكم بن كردي؛ سبعتتهم (سعيد، وابن أبي شيبة، والمسندي، وابن الأصبهاني، وابن عون الخراز، والحلواني، وابن كردي) عن مروان بن معاوية، قال: نا أبو مالك الأشجعي، عن عبدالرحمن بن نوفل الأشجعي، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، إني حديث عهد بشرك، فمرني بأمر يبرئني من الشرك؟ قال: «اقرأ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾»، فما أخطأها أبي من يومٍ ولا ليلة حتى فارق الدنيا. لفظ سعيد بن منصور، وللباقين نحوه، وقال ابن أبي شيبة -في مصنفه ورواية ابن قانع والمستغفري من طريقه- وعبدالله بن عون الخراز: قال: «اقرأ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾، ثم نم على خاتمتها»، وقال ابن أبي شيبة -في المصنف-: قلت: يا رسول الله، أخبرني بشيء أقوله إذا أصبحت وإذا أمسيت؟

إلا أن ابن أبي شيبة -في رواية ابن قانع من طريقه-، وعبدالله بن عون، وابن كردي؛ أسقطوا عبدالرحمن بن نوفل الأشجعي.

دراسة الأسانيد:

اتفق سعيد بن منصور، وأبو جعفر المسندي، وأبو جعفر ابن الأصبهاني -والثلاثة حفاظ متقنون-، وحفص بن عبدالله الحلواني -وهو صدوق[٨٢]-= على روايته بالإسناد المذكور، وبالسياقة المذكورة أو نحوها.

ووافقهم ابن أبي شيبة في الإسناد، إلا ما جاء في رواية ابن قانع من طريقه، وقد قرنها ابن قانع برواية عبدالله بن عون الخراز، فاتفقتا، ورواية ابن كردي= من إسقاط عبدالرحمن بن نوفل.

وقد كان ابن قانع أخرج الروايات في ترجمة نوفل أبي فروة الأشجعي، ولا بدَّ لجعل الحديث من مسنده من إثبات عبدالرحمن ابنِه في الإسناد.

فإن لم يكن هذا سقطًا في النسخة؛ فهو ساقطٌ على مَنْ رواه كذلك، والصواب رواية الجماعة بإثبات ابن نوفل.

وأما الرواية عن ابن أبي شيبة هكذا؛ فإنها أبعد الروايات عن الصواب؛ لإخراجه الحديثَ في مصنفه، وروايته من طريقه في غير موضعٍ بإثبات عبدالرحمن بن نوفل.

ومع موافقة ابن أبي شيبة للجماعة إسنادًا، إلا أن روايته في المتن قد اختَلفت:

فرواه عنه ابن أبي عاصم كما رواه الجماعة.

وأخرجه هو في مصنفه؛ فخالفهم في السياقة، فجعل السؤال عمَّا يُقرأ إذا أصبح وإذا أمسى، وزاد فيه: «ثم نم على خاتمتها».

وجاءت رواية ابن قانع والمستغفري من طريق ابن أبي شيبة بموافقة الجماعة في السؤال عمَّا يبرئ من الشرك، وبالزيادة عليهم باللفظة المذكورة.

---

(٨٢) قاله أبو حاتم -كما في الجرح، لابنه (٣/١٧٦)-.

ووافق عبدُالله بن عون الخراز ابنَ أبي شيبة على الرواية التي أخرجها ابن قانع من طريقه، لكن ابن قانع إنما قرن رواية عبدالله بن عون برواية ابن أبي شيبة -كما سبق-؛ فالظاهر أنه حمل الروايتين على بعضهما، وأثبت سياقة ابن أبي شيبة.

ولعل ابن أبي شيبة -على حفظه- تجوَّز في لفظ الحديث، ولم يجوِّده في مصنفه وما حدَّث به بعضَ الرواة، ولما حدَّث ابنَ أبي عاصم؛ جوَّده، وأحسَنَ سياقته، وضَبَطَه كما رواه الناس عن مروان بن معاوية.

واتفاق الحفاظ أصحُّ وأثبت من رواية ابن أبي شيبة المختلفة، وإن كان الظاهر أن أجود السياقات عنه: سياقة ابن أبي عاصم بموافقة الجماعة.

ثم إن مروان بن معاوية ثبتٌ حافظ، لكنه كان يقلب أسماء شيوخه، ويدلسها، ويعمِّي على الناس، وإذا روى عن المجاهيل فحديثه ضعيف(٨٣).

وقد سمَّى شيخَه في هذه الرواية: أبا مالك الأشجعي، والمشهور بهذا: سعد بن طارق بن أشيم، وبالتصريح بهذا جاءت رواية أحمد بن عبدالله ابن كردي، وقد روى مروان عن أبي مالك غيرَ حديثٍ صُرِّح فيها أو تبيَّن من طرقها أن أبا مالك هو سعد بن طارق بن أشيم(٨٤)، وذكر البخاري وابن أبي حاتم مروانَ في تلامذة سعد بن طارق(٨٥)؛ فانتفى بذلك كونه دلَّس اسم شيخه.

وأبو مالك الأشجعي ثقة؛ وثقه أحمد وابن معين والعجلي وابن نمير وغيرهم، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، يكتب حديثه»، وقال النسائي: «ليس به بأس»(٨٦).

وشيخه في هذه الرواية: عبدالرحمن بن نوفل؛ هو أخو فروة بن نوفل -صاحب الرواية السابقة-؛ نصَّ على ذلك ابن المديني(٨٧)، والبخاري(٨٨)، وابن أبي خيثمة(٨٩)، والترمذي(٩٠)، وعبدالرحمن ترجمه البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، ووثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات(٩١)، فالظاهر أنه صدوقٌ مقبول الرواية.

---

(٨٣) انظر: تهذيب التهذيب (٥٢/٤، ٥٣).

(٨٤) انظر: صحيح مسلم (١٤٤، ٢٤٧)، مستخرج أبي عوانة (٣٥٨، ٣٥٩)، شرح معاني الآثار (٢١٥/٣)، معجم الصحابة، لابن قانع (٤٧/٢)، المعجم الكبير، للطبراني (١٩٢/٤، ٣١٧/٨، ٣١٨، ٢٣٥/١٧)، مستخرج أبي نعيم (١١٧/١، ١١٨).

(٨٥) التاريخ الكبير (٥٨/٤)، الجرح والتعديل (٨٦/٤).

(٨٦) انظر: تهذيب التهذيب (٦٩٣/١).

(٨٧) تسمية من روي عنه من أولاد العشرة – ضمن باب «تسمية الإخوة» (ص١٣٨).

(٨٨) التاريخ الكبير (٣٥٧/٥)، ووقع فيه: «هو آخر فرؤه»، وصوابه: «هو أخو فروة».

(٨٩) تاريخه (١٣٩/١-السفر الثالث).

(٩٠) الجامع (٤٧٤/٥).

(٩١) انظر: التاريخ الكبير (٣٥٧/٥)، الجرح والتعديل (٢٩٤/٥)، ثقات العجلي (٨٩/٢)، ثقات ابن حبان (١١٢/٥).

وسبق إثبات جمهور الأئمة الصحبة لأبيه نوفل.

إلا أني لم أقف لأبي مالك على سماعٍ من عبدالرحمن بن نوفل، ولا لابن نوفل من أبيه.

ولعل تصحيح الأئمة لصحبة نوفل، واعتمادَهم ذلك= مقوٍّ لصلاحية هذه الرواة، وحُسن إسنادها، فإن فيها إسنادًا موصولاً إلى نوفل بقوله: «قلت: يا رسول الله...»، وهي أثبت من رواية فروة بن نوفل التي حكى فيها من تلقاء نفسه ما حصل بين أبيه وبين النبي –صلى الله عليه وسلم–، ورواية عبدالرحمن أولى من تلك في الاعتماد على إثبات الصحبة.

❖ الخلاصة في رواية الحديث عن نوفل الأشجعي –رضي الله عنه–:

جاء الحديثُ عن فروة بن نوفل، أن أباه قال للنبي –صلى الله عليه وسلم–: جئت يا رسول الله لتعلمني شيئًا أقول عند منامي. فقال: «اقرأ بـ: ﴿قل يأيها الكافرون﴾ عند منامك –أو: ثم نم على خاتمتها–؛ فإنها براءة من الشرك».

وجاء عن عبدالرحمن بن نوفل، عن أبيه، قال: قلت: يا رسول الله، إني حديث عهدٍ بشرك، فمُرني بأمرٍ يبرئني من الشرك؟ قال: «اقرأ: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾»، فما أخطأها أبي من يومٍ ولا ليلة حتى فارق الدنيا.

وقد تبيَّن في الدراسة أن الرواية الأولى مرسلة، والثانيةَ موصولةٌ حسنةُ الإسناد.

وبالمقارنة بين متنَيهما؛ يظهر أن السؤال عمَّا يُقرأ عند النوم جاء في الطريق المرسلة، وأنه في الموصولة عمَّا يبرئ من الشرك.

وأن تعيين وقت قراءة السورة عند النوم ما صحَّ مرفوعًا إلا من الطريق المرسلة.

وأن عبدالرحمن بن نوفل قال في آخر روايته: «فما أخطأها أبي من يومٍ ولا ليلة».

وبمجموع هذه الأمور؛ يظهر –والله أعلم– أن تعيين وقت قراءة السورة عند النوم لا يصح في الحديث مرفوعًا إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–، وأنه لا يصح أن نوفلاً سأل النبي –صلى الله عليه وسلم– عمَّا يقرأه عند منامه، وإنما عمَّا يبرئه من الشرك، وأن تعيين وقت قراءة السورة كل يومٍ وليلة إنما هو موقوفٌ على نوفل من اجتهاده، ولم يعزُه إلى النبي –صلى الله عليه وسلم–.

ولعل هذا الأخيرَ أوهم فروةَ أن النبي –صلى الله عليه وسلم– إنما علَّم أباه أن يقرأها عند منامه كلَّ ليلة، فرواه كذلك مرسلاً.

والله –سبحانه وتعالى– أعلم.

محمد بن عبدالله السريِّع